مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

أثر التمويل على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2009- 2015)

Impact of financing on the support & development (2009- 2015) the small and medium enterprises in Algeria

رضوان موجاري، جامعة قسنطينة -2- ،الجزائر.

تاريخ التسليم:(2016/12/22)،تاريخ القبول:(2017/05/15)

ملخص :

تتناول هذه الدراسة دور التمويل في تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وابراز أهمية الآليات الموضوعة من طرف الدولة لتشجيع إنشائها والحفاظ على ديمومتها وتحسين قدراتها التنافسية في السوق المحلي وكذا الأسواق الدولية.

وتهدف الدراسة إلى تبيان أثر و أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودور الدعم المالي والتسهيلات الممنوحة من طرف مختلف مؤسسات الدولة في تنمية وتحسين الأداء بالنسبة لهذه المؤسسات.

ولقد خلصت الدراسة إلى وجود مساهمة معتبرة وأثر واضح لنشاط هذه المؤسسات على مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، سواء تعلق الأمر بمساهمتها في التشغيل، الناتج الداخلي الخام وكذلك في خلق القيمة المضافة.

الكلمات المفتاحية:التمويل،التنمية، تحسين الأداء،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract

This study addressed the role of financing in the development and support of small and medium-sized enterprises and the importance of the mechanisms put in place by the State to promote the creation and preservation of sustainability and to improve their competitiveness On the domestic market, as well as international markets.

The study aims to demonstrate the impact and importance of financing for small and medium-sized enterprises and the role of financial support and facilities offered by the various state institutions in improving development and performance Of these institutions.

The study concluded that there is a considerable contribution and impact of a clear activity by these institutions to the level of the most important macroeconomic indicators, whether contribution to the operation, gross domestic product and Creation of added value.

Keywords:financing; development; performance; Small and medium-sized enterprises

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم الموضوعات على مستوى الساحة الاقتصادية، نظرا لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى. وتتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أساسية في قدرتها على إنشاء وتوطين الوظائف بمعدلات كبيرة وبرؤوس أموال صغيرة، ما يعني قدرة كبيرة على امتصاص البطالة التي تعاني منها أغلب البلدان. بالإضافة إلى مساهتمها الفاعلة في توليد الدخل وتنويعه وخلق القيمة المضافة، فلقد أثبت هذا النوع من المؤسسات وفي العديد من البلدان قدرته على دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين الأداء وتنافسية البلد.

ورغم الدور التنموي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تواجه العديد من العقبات، وتعتبر إشكالية التمويل إحدى أهم هذه العقبات وهذا في مختلف البلدان سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو، على اعتبار أن هذه المؤسسات تعاني في الغالب من هشاشة في هيكلها المالي، حيث نجد أن معظمها يعتمد كمرحلة أولية على إمكانياته الخاصة لتمويل الأنشطة الاستثمارية، وفي مرحلة التوسع تلجأ غالبية هذه المؤسسات إلى المصادر الخارجية، إما عن طريق الاستدانة أو فتح رأسمالها. لذلك نجد أن أغلب البلدان تسعى إلى دعم وتمويل هذه المؤسسات بشتى الطرق والوسائل الممكنة بهدف تنميتها والحفاظ على نشاطها. ولقد سلكت الجزائر نفس نهج غيرها من البلدان، حيث شهدت العقود الأخيرة تنامي الاهتمام بهذا الصنف من المؤسسات من خلال إصدار العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية التي ترمي إلى تحسين مناخ أعمالها، بالموازاة مع وضع كافة الآليات التمويلية والتسهيلات الممكنة التي من شأنها أن تشجع وتطور وتساهم في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يخدم المصالح الاقتصادية للبلد.

ومن بين الآليات التي وضعت من طرف الدولة لتمويل وتنمية هذه المؤسسات نجد صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

الإشكالية:

وانطلاقا مما تقدم يمكن لنا طرح إشكالية هذه الورقة البحثية من خلال التساؤل الموالي:

ما مدى فعالية آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على نشاط هذه المؤسسات، وما هو الأثر المترتب عن هذا النشاط على مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية؟

وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تساهم وبفعالية الآليات التمويلية التي اعتمدت عليها الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

- هل هناك أثر لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم وبفعالية الآليات الموضوعة من طرف الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- يوجد أثر لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في توضيح أهمية وأثر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نهدف إلى إبراز قدرة الآليات الموضوعة من طرف الدولة على تذليل العقبات والمشاكل التي تتضمنها صيغ التمويل المعمول بها في البنوك التجارية التقليدية والأسواق المالية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساهمة هذه المؤسسات في أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويمكن عموما إجمال أهداف البحث في:

- تسليط الضوء على أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- التعرف على مختلف الآليات والوسائل التمويلية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

- استعراض مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر.

منهجية الدراسة:

قصد إنجاز هذه الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يتجلى المنهج الوصفي في شرح عناصر ومتغيرات البحث وذلك من خلال الاستعانة بالرصيد المكتبي من الكتب والمقالات والرسائل الجامعية وغيرها من المراجع فضلا عن جمع وانتقاء مختلف الإحصائيات التي تخدم هذه الدراسة. أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال القيام بتحليل العديد من المتغيرات والإحصائيات المرتبطة بالدراسة.

1- مفهوم التمويل:

1-1 تعريف التمويل: سنتطرق إلى مفهوم التمويل من خلال تعريفه لغة واصطلاحا.

التمويل لغة هو مصدر لكلمة مّول، وهي بمعنى إعطاء المال لمن يحتاجه في شأن ما (الزبيدي، ص121) ، ويقال ملت تمال وملت وتمّولت واستملت كثر مالك، ومّوله غيره وملته بالضم أعطيته المال (الفيروز أبادي، 1944، ص52).

أما اصطلاحا فإننا نجد عدة تعريفات مختلفة للتمويل وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها، سواء من حيث وجهة نظر الممول أو من حيث وجهة نظر المتمول، وعلى هذا الأساس نورد أهم التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح. لقد عرف على أنه عملية تقديم الأموال، أو الحصول عليها، من الجهات المختلفة، سواء أكانت مؤسسات تمويل، أو شركات، أو أفراد، لطالبيها (جهات طالبة لها)، بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكيا، أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية. والهدف من هذه العملية هو الحصول على الأرباح (أبو الهيجاء،2007،ص20).

كما عرف التمويل على أنه عملية لتحويل الموارد المالية من وحدات الفائض المالي نحو وحدات العجز، ويمكن أن يكون بصفة مباشرة من خلال إلتقاء هذه الوحدات في السوق، وهنا نكون بصدد الحديث عن التمويل المباشر.كما يمكن أن يحدث ذلك أيضا من خلال المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك)، وهي الحالة الأكثر تداولا، بحيث تقوم هذه الوحدات بتجميع أموال المدخرين وتوزيعها فيما بعد على طالبي رؤوس الأموال، ويتعلق الأمر هنا بالتمويل الغير مباشر (Saadallah,1992,P15).

2-1 مصادر التمويل: عند البحث في مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية نجد أن هناك العديد من المعايير التي يعتمد عليها عند تصنيف هذه المصادر، فحسب معيار الملكية يقسم التمويل إلى أموال ملكية متأتية من المالكين أنفسهم للمؤسسة، وأموال اقتراض متأتية من غير المالكين أو المقرضين كالموردين، البنوك والمؤسسات المالية.أما وحسب معيار النوع، فيقسم التمويل إلى تمويل مصرفي وهو الذي يتحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتمويل تجاري يتم الحصول عليه من التجار (البيع على الحساب). في حين أن الاعتماد على معيار المدة يعطينا ثلاثة أنواع من التمويل وهي التمويل قصير الأجل مثل القروض البنكية وأذونات الخزينة والتي تستحق في أقل من سنة، التمويل متوسط الأجل والذي تكون مدة استحاقه تمتد بين سنة وسبعة سنوات، والتمويل طويل الأجل والذي تكون مدته أكثر من عشرة سنوات. في حين أن معيار المصدر يقسم التمويل إلى تمويل داخلي يكون مصدره من المؤسسة نفسها أو مالكيها. مثل التنازل عن الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح...الخ، وتمويل خارجي مصدره من خارج المؤسسة وبعيدا عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات...الخ (الحاج، 2010، ص ص 25- 27).

2- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن محاولة إيجاد تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بالتوافق بين مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة المهتمة بهذا المجال، هو أمر في الحقيقة صعب المنال. ذلك أنه يصطدم بجملة من العراقيل التي تحول دون الوصول إلى آلية موحدة تساعد في وضع هذا التعريف. ومن أبرز هذه المعوقات نجد اختلاف وتنوع المعايير المعمول بها في مختلف البلدان ومن طرف العديد من الهيئات الدولية، وهذا راجع كذلك إلى مجموعة من العوامل لعل أهمها اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في هذه البلدان. كذلك يختلف هذا التعريف وفقا للهدف المنشود منه، وهل هو للأغراض الاحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأغراض أخرى. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود خمسة وعشرون (25) تعريفا مختلفا في خمسة وعشرون (25) بلدا أجريت عليها الدراسة بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية (الأسرج، 2012، ص40).

وعلى الرغم من تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يوجد هناك رأي يرجح بأن أي تعريف لهذه المؤسسات يجب أن يحتوي على الأقل على اثنين من الخصائص الأربع التالية (عبد الجابر ،2003،ص47):

- عادة ما تكون إدارة هذا النوع من المؤسسات غير مستقلة، أي أن مالك المؤسسة هو المدير في الوقت ذاته؛
- شخص واحد أو مجموعة شركاء يقدمون رأس المال وهم المالكون عادة لمثل هذه المؤسسات؛
- تأخذ هذه المؤسسات من المجتمع المحلي موقعا لعمليتها الإنتاجية، حيث أن المالك والعامل ينتمون لنفس هذا المجتمع؛
- حجم المؤسسات صغير نسبيا مقارنة مع الوحدات الإنتاجية الأكبر في نفس القطاع، وهذا المعيار يحدد وفق رقم الأعمال أو عدد العمال أو حجم رأس المال.

إن عملية وضع تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عملية في حقيقة الأمر بالغة الأهمية، خاصة إذا علمنا أن هذا التعريف يمكن المؤسسة من الاستفادة من مختلف البرامج التمويلية الممنوحة من طرف البلدان والمنظمات لصالح هذا النوع من المؤسسات، ناهيك عن الاستفادة من مختلف القوانين والإجراءات التحفيزية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقبل محاولة وضع تعريف لها يتوجب علينا الإشارة في البداية إلى أهم المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم هذه المؤسسات.

2-1 معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: توجد هناك العديد من المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقسم عادة إلى مجموعتين أساسيتين، تتمثل المجموعة

الأولى في المعايير الكمية على غرار معيار العمالة، رأس المال وكذلك رقم الأعمال، في حين نجد أن المجموعة الثانية هي عبارة عن المعايير النوعية والمتمثلة أساسا في المستوى التكنولوجي وحصة المؤسسة في السوق. وسوف نركز دراستنا هذه على المعايير الكمية على اعتبار أنها أكثر المعايير استخداما من طرف مختلف الهيئات المهتمة بهذا النوع من المؤسسات، بالإضافة إلى اعتمادها من طرف المشرع الجزائري لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1-1 معيار العمالة: ويعد من أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولا وثباتا في الواقع العملي من بقية المعايير الأخرى المعمول بها، ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات الأخرى يمتاز بعدد من المزايا نذكر منها (حبيب سلمان، والعبادي، 2015، ص16):

- تسهيل عملية المقارنة التي تجرى بين مختلف القطاعات والبلدان في تصنيف المؤسسات؛
- مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصا وأنه لا يرتبط بمختلف التغيرات التي من الممكن أن تحدث في المستقبل (مقارنة مع المعايير المالية التي تؤثر فيها تغيرات الأسعار)؛
- سهولة جمع المعلومات المتعلقة بالعمالة وفق هذا المعيار.

2-1-2 معيار رأس المال: ويعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسات على مقدار رأس المال المستثمر فيها، فطبقا لهذا المعيار تصنف مؤسسة ما على أنها صغيرة عندما لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها حد أقصى معين. وإذا كان مؤيدي هذا المعيار يرون أن رأس المال المستثمر بالمؤسسة قد يكون هو الأكثر فاعلية وبصفته المعيار السليم للتمييز والتفرقة بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، إلا أن ثمة صعوبة تثار عند استخدام هذا المعيار، وتتعلق بضرورة تحديد المقصود برأس المال في هذا المقام، هل هو رأس المال الكلي من ثابت وعامل، أم أن المقصود به هو رأس المال الثابت فقط.

2-1-3 معيار رقم الأعمال: يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم هذا المعيار لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية. ويستعمل هذا المعيار في العديد من البلدان على اعتبار أن حجم المبيعات له تأثير واضح على حجم الأصول في المؤسسة. غير أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ولا يعبر بصورة صادقة عن حجم المؤسسة نظرا لأنه في حالة الارتفاع المتواصل لأسعار السلع المباعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع رقم أعمال المؤسسة ويسود الاعتقاد بأن ذلك نتيجة تطور أدائها. لذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق استخدام الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الإسمي،

إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى الفترات الموسمية، وهذا ما يؤكد لنا أن هذا المعيار ضروري ولكنه غير كاف (بريبش، 2007، ص62).

2-2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: سوف نعتمد في تعريفنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المعيار الذي تم تبنيه من طرف المشرع في الجزائر، والذي جمع بين معيار العمالة ومعيار رقم الأعمال. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف عرف تعديلا على مستوى الحد الأقصى لرقم الأعمال الذي انتقل من ملياريين(2) دج إلى أربعة (4) مليار دج، وكذلك على مستوى الميزانية العامة السنوية والتي انتقل فيها الحد الأقصى من (500) مليون دج إلى واحد (1) مليار دج، وهذا مقارنة بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 الصادر بتاريخ 2001/12/12. في حين نجد أن الحدود الدنيا والقصوى الخاصة بعدد العمال في كل مؤسسة بقي بدون أي تغيير يذكر.

لقد نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/11 وذلك في مادته الخامسة (5) على: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من 01 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دج، أو لا تتجاوز ميزانيتها العامة السنوية مليار (1) دج، وتستوفي معايير الاستقلالية. حيث اشترط التعريف ضرورة تمتع المؤسسة بالاستقلالية ، أين حدد نسبة الحد الأقصى لمساهمة الغير بـ 25% (الجريدة الرسمية، القانون رقم 17- 02). بينما تضمن هذا القانون في مواده 8- 9 10 الحدود القصوى والدنيا الفاصلة بين فئات المؤسسات وفق المعايير السالفة الذكر، ويمكن لنا تلخيص ما ورد في هذه المواد في الجدول الموالي:

جدول رقم 01: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
المؤسسة المصغرة	01- 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
المؤسسة الصغيرة	10- 49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50- 250	400 مليون- 4 مليار دج	100- 500 مليون دج

المصدر: القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 جانفي 2017، المواد رقم 8- 9- 10

إذا صنفت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها ، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها (الجريدة الرسمية، القانون رقم 17-02). ما يلاحظ على هذا الجدول أن المشرع الجزائري اعتمد مجموعة من المعايير الكمية التي سبق لنا الإشارة إليها من قبل –معيار عدد العمال ورأس المال- مع إضافة معيار آخر والمتمثل في مجموع الميزانية السنوية. كما يلاحظ أن القانون قد حدد وبدقة الحدود القصوى والدنيا لكل معيار، والتي

يتم على أساسها تصنيف المؤسسات من حيث الحجم. كما يلاحظ أن الحدود القصوى والدنيا الخاصة برقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية قد تضاعفت عما كانت عليه في التعريف الصادر سنة 2001.

3- خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات بمجموعة من الخصائص والمزايا والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

3-1 الإدارة ومركزية التسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة فيه نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة، بالإضافة إلى عدم وجود اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالك المؤسسة فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها (دادي عدون، ص66). كما يمتاز نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمركزية الشديدة، وعادة ما يتركز بصفة حصرية في شخص المالك المسير، وهو ما جعل TORRES يطلق عليها إسم "المؤسسة الذاتية" (Egofirme) (Torres ,p54).

3-2 سهولة التأسيس: تتجلى هذه الخاصية من خلال انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبيا، لكونها تعتمد على رؤوس أموال صغيرة يتم جذبها في الغالب من خلال تفعيل المدخرات الشخصية للملاك لتحقيق منفعة وفائدة لهم،كما تلبى من خلالها حاجات محلية في أنشطة متعددة ضمن المجال الاقتصادي. كما يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإجراءات الإدارية اللازمة لإنشائه، وانخفاض تكاليف التأسيس نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي. بالإضافة إلى قصر الفترة اللازمة لتشغيلها التجريبي وبدء تشغيلها الفعلي.

3-3 الكفاءة والفاعلية: وهو الأمر الأكثر بروزا في المؤسسات ذات الطابع الصغير والمتوسط منه في المؤسسات كبيرة الحجم. وذلك للاهتمام الكبير الذي يبديه مديرو تلك المشاريع في إدارة مؤسساتهم بعد أن عرفنا أن أغلب هؤلاء المديرين هم من الملاك لهذه المؤسسات. وكذلك بسبب سرعة التواصل بين كافة الأطراف في المشروع نظرا لصغر حجمه وقلة عدد العاملين فيه، وربما لوجود روابط أسرية أو غير رسمية بينهم، ولظهور السيطرة على الموارد بشكل تام وفعال. ومن أهم الأمور التي أدت إلى بروز هذه الصفة هو أن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع العملاء غالبا ما تكون مباشرة ودون تدخل الوسطاء التجاريين أو الموزعين للبضائع والخدمات (طنش، 2003، ص79).

3-4 انخفاض التكاليف نسبيا: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف على العموم، على غرار التكاليف اللازمة لتدريب العاملين وذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال أثناء العمل، وعدم استعمالها في أغلب الأحيان للتقنيات العالية والمتطورة التي تتطلب التدريب (محمد العلي، النجار،2006، ص67). بالإضافة إلى انخفاض تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة

نسبيا، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المؤسسات الكبيرة (حبيب سلمان،2015، ص27).

3-5 أنماط الملكية: يرتبط الانخفاض المطلق في رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل هذه المؤسسات بأشكال معينة لملكيتها والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة أشخاص، وهذا الشيء يساعد على استقطاب الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية (عبد الرحيم يوسف، 2002، ص29).

3-6 التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والابتكارات الجديدة، والأمر الذي يمكن ملاحظته بشكل عام هو ملكية هذه المؤسسات لأغلب براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح (بن عنتر، ورحماني،2010، ص01)، وتضمن لهم استمرارية المشروع في النشاط وتوليد إيرادات مالية أكبر. كما تتمتع هذه المؤسسات بمرونة عالية جدا تسمح لها بالتكيف مع ظروف البيئة التي تعمل فيها حيث يسهل عليها تغيير خطها الإنتاجي أو تغيير نوع مبيعاتها (مصطفى عبد الحميد، نجم عبود، ص213).

3-7 القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة، والسبب في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى صغر حجم نشاطها ورأسمالها. بالإضافة إلى اختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية، وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات الاقتصادية والمالية، حيث أن هذه القطاعات تتلائم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات (وفا، 2001، ص20).

4- الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد اتخذت الجزائر عدة تدابير مساعدة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أوجدت العديد من الآليات التمويلية لتسهيل حصول هذه المؤسسات على التمويل اللازم من أجل تحسين شروط إنشائها والمحافظة على ديمومتها. وفيما يلي سنورد البعض منها:

4-1 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR): أنشأ هذا الصندوق في نوفمبر 2002، وهو عبارة عن آلية دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمه لضمانات للمؤسسات والمشاريع العاجزة عن توفير الضمانات العينية اللازمة التي يشترطها الممولين سواء بصفة كلية أو جزئية. ويأخذ الضمان شكل قرض طويل الأجل للبنوك والمؤسسات الممولة بغرض تغطية جزء من الخسارة المحتمل حدوثها من وراء هذا التمويل، على أن يغطي هذا الضمان 80% من قيمة القرض

المحصل عليه، على أن لا يتجاوز مبلغ الضمان 25 مليون دينار جزائري. ويمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، وتقدم الأولوية للمؤسسات التي يستجيب نشاطها لمجموعة من المعايير نذكر منها ما يلي (Boualem, 2005 ,P23):

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها محليا؛
- تحقيق قيمة مضافة معتبرة؛
- المساهمة في زيادة الصادرات، أو تقليل الواردات؛
- تسمح باستعمال المواد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية؛
- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، المتخرجة من مراكز التكوين أو الجامعات أو المعاهد المتخصصة، كما أنها بحاجة إلى تمويل يتناسب مع عدد المناصب التي سوف يتم استحداثها؛
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

2-4 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): هي هيئة وطنية ذات طابع خاص أنشئت سنة 1996، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع الشغل من خلال دعم إنشاء المؤسسات المصغرة لإنتاج السلع والخدمات. وتقوم الوكالة بالمهام التالية (الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 296/96):

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف؛
- تسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد في حدود الأغلفة المتاحة؛
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها أصحاب المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط الذي يربطهم مع الوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بدعم هذه المشاريع؛
- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتشريعية والتقنية لأصحاب المشاريع لممارسة نشاطاتهم؛
- تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها؛
- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم.

تقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء من حيث تمويلها أو من حيث مرافقتها خلال نشاطها. وهناك طرق مختلفة تعتمد عليها الوكالة في تمويلها لهذه المؤسسات، من بينها التمويل الثنائي (صاحب المشروع والوكالة) والتمويل الثلاثي (صاحب المشروع، الوكالة والبنك). وفي كلتا الحالتين تمنح الوكالة القرض بدون فائدة كما أنها تساهم في تحمل جزء من الفائدة التي يفرضها البنك في حالة التمويل الثلاثي.

3-4 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل الامتيازات والمساعدات المقدمة من قبلها في:

- تقديم الدعم وإسداء النصح ومساعدة المستفيدين من أصحاب المشاريع المؤهلة من الناحية التقنية؛
- منح قروض بدون فوائد في حالة تجاوز كلفة المشروع 100.000دج، يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي؛
- منح قروض بدون فوائد لاقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها 30.000دج؛
- تخفيض نسبة الفوائد البنكية بالنسبة للقروض المحصل عليها من طرف هذه المؤسسات.

5- دور التمويل في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد وضعت الدولة العديد من التسهيلات والوسائل التمويلية الملائمة لخصائص واحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي ذكرنا سابقا البعض منها، وسوف نورد فيما يلي أحد أهم الآليات المختصة في تمويل وضمان تمويل هذه المؤسسات. ولعل السبب الأبرز لاختيار هذا الصندوق هو توافر الإحصائيات حول نشاطه.

1-5 نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: سوف نستعرض من خلال هذا العنصر الدور الذي يؤديه صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في دعم هذه المؤسسات، وهو أحد الآليات المستحدثة من طرف الدولة لتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويبين الجدول الموالي قيمة الضمانات الممنوحة من طرفه لفائدة هذه المؤسسات.

جدول رقم(01): دور صندوق ضمان القروض (FGAR) في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بالمليار دج)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة التمويل الممنوح	1،637	2،388	3،112	2،129	0،669	1،929	4،491	5،601	3،677	8،060	6،859
عدد المؤسسات المستفيدة	85	78	100	78	27	71	138	208	130	238	176

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2005-2015).

ما يلاحظ على هذا الجدول هو تنامي دور الصندوق في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وخلال فترة عشرة (10) سنوات تضاعف حجم التمويل المقدم من الصندوق بأكثر من أربع (4) مرات، كما تضاعف عدد المؤسسات المستفيدة من برنامج الصندوق في إنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 200%. وهو ما يدل على جهود الدولة من خلال هذا الصندوق في دعم وتمويل هذه المؤسسات بهدف إنمائها وتحسين بيئة أعمالها.

2-5 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: على ضوء الإحصائيات الأخيرة لوزارة الصناعة والمناجم بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 934.569 مؤسسة بنهاية سنة 2015. ونجد أن معظمها عبارة عن مؤسسات مصغرة (تشغل أقل من عشرة عمال) وذلك بنسبة تقدر بـ 97,12%، بينما تشكل المؤسسات الصغيرة ما نسبته 2,57%، في حين نجد أن المؤسسات المتوسطة تمثل نسبة 0,31%.أغلب هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الخاص بنسبة 99,94%، ولقد ساهمت هذه المؤسسات بفتح 2.371.020 منصب شغل. كما يمكن لنا أن نلاحظ وبجلاء أن عدد المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل التي توفرها في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم(02): نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (2009- 2015)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات	587.494	619.072	659.309	711.832	777.816	852.053	934.569
نسبة الزيادة (%)	-	5,38	6,5	7,97	9,26	9,54	9,7
عدد مناصب الشغل	1.546.584	1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020
نسبة الزيادة (%)	-	5,11	6,05	7,19	8,32	7,76	9,91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال قراءة مفصلة للجدول أعلاه يتبين لنا وبجلاء أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وأكبر نسبة زيادة سجلت هي ما بين سنة 2014 وسنة 2015، حيث قدرت نسبة الزيادة في عدد المؤسسات بـ 9,7%. كما يلاحظ بأنه وخلال ستة (6) سنوات بلغت نسبة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 59%. ونفس الملاحظة يمكن لنا أن نسجلها بخصوص حجم العمالة التي توفرها هذه المؤسسات، حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، وأكبر نسبة زيادة كانت بين سنتي 2014 و2015 بنسبة تقدر بـ 9,91%. كما أنه وخلال ستة (6) سنوات بلغت نسبة الزيادة في عدد المناصب التي توفرها هذه المؤسسات 53,30%، وهي نسبة جد معتبرة. ولكي نتعرف أكثر على دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وبالتالي تقليص معدلات البطالة في الجزائر نقترح الجدول الموالي:

جدول رقم(03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر (2009-2015)

البيان/ السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد العاملين بـ (م ص م)	1.546.584	1.625.686	1.724.197	1.848.117	2.001.892	2.157.232	2.371.020
عدد السكان المشتغلين	9.472.000	9.735.000	9.599.000	10.170.000	10.788.000	10.239.000	10.594.000
نسبة المساهمة (%)	16,32	16,69	17,96	18,17	18,55	21,06	22,38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والديوان الوطني للإحصائيات، الموجود على الموقع الالكتروني: www.ons.dz

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تنامي معتبر في نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل (المصرح بها) في الجزائر والمحافظة عليها، حيث تطورت هذه النسبة في غضون ستة (6) سنوات بأكثر من 37%، كما ارتفع عدد العاملين بهذه المؤسسات بأكثر من 53%. وهو ما يدل على أن هذه المؤسسات تعتبر أداة هامة في توفير مناصب شغل دائمة.

3-5 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي:خلال السنوات الأخيرة شهد الناتج الداخلي الخام في الجزائر تزايدا ملحوظا، سواء تعلق الأمر بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، أو الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات. هذا الأخير تطور بنسبة تفوق 187% خلال ستة (6) سنوات. وللوقوف على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نورد الجدول الموالي:

جدول رقم(04): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات (2009- 2015) (بالمليار دج)

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج الداخلي الخام	7.926,55	8.831,82	9.909,05	11.102,57	12.574,63	13.734,76	14.970.74
المساهمة	4.978,82	5.509,21	6.060,8	6.606,4	7.634,43	9.202,29	-
النسبة (%)	62,81	62,37	61,16	59,50	60,71	67,00	-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال قراءتنا للجدول السابق يتبين لنا جليا أن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات هي نسبة جد معتبرة، حيث نجدها تساهم تقريبا بثلثي هذا الناتج. وذلك راجع إلى عدة عوامل من بينها زيادة عدد هذه المؤسسات و تنوع نشاطها ضمن مختلف القطاعات. كما نلاحظ أن نسبة مساهمتها في الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات تزداد كل سنة، ما عدا سنة 2012، وهي السنة التي شهدت تراجع طفيف فقط، كما سجلت أكبر مساهمة لهذه المؤسسات في الناتج الداخلي سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 67%.

4-5 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:من خلال دراسة الإحصائيات المعلن عنها من طرف مختلف الهيئات المهتمة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نستطيع القول بأن مساهمة هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، مساهمة إيجابية على العموم، وخاصة تلك التي تنتمي إلى القطاع الخاص. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم5: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في القيمة المضافة خارج مجال المحروقات (2008- 2014) (بالمليار دج)

الشكل القانوني	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قطاع عمومي	406,84	816,8	827,53	923,34	793,38	893,24	1187,93
نسبة المساهمة (%)	10,74	16,41	15,02	15,23	12,01	11,70	13,9
قطاع خاص	3383,57	4162,02	4681,68	5137,46	5813,02	6741,19	7338,65
نسبة المساهمة (%)	89,26	83,59	84,98	84,77	87,99	88,29	86,1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نشرية الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: (22 و28).

من خلال تحليل هذا الجدول يتبين لنا جليا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في إنتاج القيمة المضافة خارج مجال المحروقات هي مساهمة فاعلة، إذ تساهم بنسبة لا تقل عن 83%. كما نلاحظ أن مساهمة هذه المؤسسات تطورت خلال الفترة (2008- 2014) بأكثر من 216%. وهو ما يدل على الدور المتنامي لها في خلق القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني. وحسب هذه الإحصائيات نجد أن أكثر القطاعات التي تساهم فيها هذه المؤسسات هي قطاع الفلاحة بنسبة تفوق 99% وقطاع التجارة بنسبة تفوق 93%.

النتائج:

من خلال هذه الدراسة يمكن لنا استنتاج النقاط التالية:

- قامت الدولة بسن قوانين وتشريعات كما وضعت العديد من الآليات التمويلية الملائمة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين مناخ أعمالها من جهة، ومن جهة أخرى لمساعدتها على تخطي إشكالية التمويل التي تعاني منها أغلب هذه المؤسسات عند لجوئها إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم؛

- هناك دور متنامي لمختلف المؤسسات المنشئة من طرف الدولة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما تؤكده مختلف الإحصائيات الصادرة في هذا المجال، كما أن تنوع هذه الآليات الهدف منه الاستجابة لمختلف الرغبات والاحتياجات الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات؛

- ساهمت وبفعالية عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة عددها بنسب معتبرة حيث نمت هذه المؤسسات خلال فترة ستة (6) سنوات بأكثر من 59%، كما توزع نشاطها على أهم القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الفلاحة والخدمات، وهذا فضلا عن تطوير إمكانيات العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعليه فإننا نأكد صحة الفرضية الأولى المتعلقة بفعالية مساهمة الآليات المقترحة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- لقد ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل جلي في تحسين أداء أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، فعلى مستوى التشغيل تبرز مكانة هذه المؤسسات من خلال مساهمتها في تشغيل أكثر من 22% من الفئة العاملة في الجزائر، وهي نسبة جد معتبرة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب الفئة العاملة بالجزائر تتواجد في قطاع الوظيف العمومي. كما أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فهي جد معتبرة حيث بلغت أكثر من 67%، وهو ما يعادل الثلثين. في حين نجد أن نسبة مساهمة هذه المؤسسات في خلق القيمة المضافة متباينة نوعا ما، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة مساهمتها ضئيلة نوعا ما حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 17%، غير أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص هي مساهمة فاعلة بنسبة لم تقل عن 83% خلال الفترة موضوع الدراسة. وعليه فإن هذه الدراسة تأكد كذلك صحة الفرضية الثانية والمتعلقة بوجود أثر لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهم المؤشرات الاقتصادية.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

1 أحمد، طنش. (2003). *الأطر القانونية والاجتماعية والتنظيمية والمعلوماتية والمهنية الموجهة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة*، قدم إلى الملتقى السنوي الاسلامي السادس بعنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- السعيد، بريبش. (2007). مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر، *مجلة العلوم الانسانية*، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12.

- الياس، عبد الله أبو الهيجاء.(2007). *تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة حالة الأردن*، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

- توفيق، عبد الرحيم يوسف.(2002). *إدارة الأعمال التجارية الصغيرة*، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- تيسير، عبد الجابر وماهر، المحروق.(2003). *الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية النقدية المطلوبة لتيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة*، قدم إلى الملتقى السنوي الاسلامي السادس بعنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.

- حسين، الأسرج.(د ت). دور التمويل الاسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، العدد3، الأردن.

- طارق، الحاج.(2010). *مبادئ التمويل*، الأردن: دار صفاء.

- عبد الباسط، وفا.(2001). *مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، مصر: دار النهضة العربية.

- عبد الستار، محمد العلي وفايز صالح النجار.(2006). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة*، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.

- عبد الرحمان بن عنتر وأسماء رحماني.(2010). *دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والإبتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر*، قدم إلى الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

- محمد بن يعقوب، الفبروز آبادي.(1944). *القاموس المحيط*، (الجزءالرابع) مصر :المطبعة الحسينية.

- محمد مرتضى، الزبيدي. (د ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*، (الطبعة الأولى، الجزء الثامن) لبنان: دار مكتبة الحياة.

- مناهل، مصطفى عبد الحميد وسهيلة، نجم عبود.(د ت). دور التمويل في دعم المشاريع الصغيرة في العراق، *مجلة العلوم الاقتصادية والادارية*، العدد70، العراق.

- ميساء، حبيب سلمان وسمير العبادي. (2015). *المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي*، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي.

- ناصر، دادي عدون. (د ت). *إقتصاد المؤسسة*، الطبعة الثانية، الجزائر: دار المحمدية العامة.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Djebbar boualem.(2005). Le fonds de garantie des créditsaux PME,Séminaire international sur la promotion du financement de la PME, Alger, September

- Ministère de l'industrie et des mines.(2016). Bulletin d'information statistique, N°28,

- Ollivier torres, Pour une approche contingente de la spécificité des PME, revue internationale PME, VOL10 , N°02

- Ridha saadallah .(1992),Le financement islamique: Concept et principe généraux, Communication donné dans le cadre du séminaire organisé par l'institut islamique de recherches et de formation, Nouakchott.